

استقالة وشيكة للحكومة الكويتية

الكويت - أعلن رئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، الأربعاء، قرار استقالة حكومته الأحد القادم مع إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية التي ستجرى السبت، حيث ستعقد الحكومة جلسة أخيرة لاعتماد تلك النتائج.

وكانت حكومة الشيخ صباح الخالد قد تشكلت في عهد أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لتخلف حكومة الشيخ جابر المبارك التي لم تستطع الصمود أمام خلافاتها الداخلية إثر نشوب صراع بين وزيرين من شيوخ الأسرة الحاكمة هما وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد، والداخلية الشيخ خالد الجراح الصباح.

وبحسب منتقدي الحكومة الحالية، فإنها لم تكن أكثر إنجازا من سابقتها ولا أقل منها صراعا مع البرلمان، وقد شهدت في الأشهر الأخيرة تجدد الصراعات بين شيوخ الأسرة الحاكمة وتفجر عدة قضايا فساد طال بعضها الأجهزة الأمنية.

لكن أصعب الأزمات التي عايشتها حكومة الشيخ صباح الخالد تعطلت في تهاوي أسعار النفط وما نتج عنه من أزمة اقتصادية جعلت وزير المالية في الحكومة داتها يشكك في قدرة الدولة على مواصلة دفع رواتب موظفيها من دون اللجوء إلى الاقتراض.

وزاد من تعميق الأزمة انتشار فيروس كورونا وما فرضه من قيود على الأنشطة الاقتصادية.

وأشار الخالد في تصريحات صحافية خلال الملتقى الوزاري المفتوح الذي ضم وزراء الداخلية والصحة والتجارة والأشغال والمالية والإعلام والتربية، إلى أن لقاوح كورونا سيتاح بالمجان للمواطنين والمقيمين.

وعن الانتخابات قال رئيس الحكومة الكويتية "توجيه أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد بأن القانون فوق الجميع ونحن جميعا مسؤولون عن تطبيقه، حريصون على ترجمة توجيهاته وولي عهدنا بتكليفنا من الإلاء بصواتهم في انتخابات مجلس الأمة 2020، مع ضرورة الالتزام بالاشتراطات الصحية".

ومن جانبه قال وزير الصحة الشيخ باسل الصباح إن "تحديات كثيرة واجهتها الحكومة بسبب جائحة كورونا التي عمت العالم"، بينما قال وزير الداخلية انس الصالح في المؤتمر إن تكاليف إبعاد العمالة المخالفة لن تكون على حساب المال العام، في إشارة إلى الحملة الواسعة التي تشنها السلطات الكويتية لملاحقة الأجانب المقيمين والعاملين في البلد بشكل غير قانوني وترحيلهم إلى بلدانهم.

الحوثيون يصعدون على الأرض لفرض منطقتهم في التسوية المحتملة

تصعيد استباقي لتغييرات متوقعة في المزاج الإقليمي والدولي تجاه حرب اليمن



العض على الجراح لإخفاء مواطن الضعف

ستكون معادية تماما للسعودية، خاصة مع وجود مصالح كثيرة تربط بين البلدين وستحتمل على الإدارة الأميركية الجديدة الحفاظ على علاقة جيدة مع المملكة، إن أن تعهدات الحملات الانتخابية لا تجد في أغلب الأحيان طريقها إلى أرض الواقع.

وعادة ما تؤكد السعودية دعمها لجهود التوصل إلى حل سياسي شامل في اليمن عبر حوار برعاية أممية. وسبق وأن أعلنت في أبريل الماضي عن وقف شامل لإطلاق النار لمدة أسبوعين قائلين للتهديد.

وعبرت آنذاك عن أملها أن ينتهز الحوثيون فرصة وقف إطلاق النار ويتجاوبوا بشكل فاعل وجدي مع هذه المبادرة، وتغليب مصلحة الشعب اليمني. لكن الهدنة سرعان ما انهارت مع استمرار الحوثيين في عملياتهم العسكرية واستمرار ردود التحالف عليهم.

استهداف المملكة". وتابع المودع متحدثًا لوكالة الأناضول "يبدو أن السعودية ليست في وارد القبول بمثل تلك الصفقة، لأنها عمليا تعني القبول بالهزيمة وستؤدي إلى تمدد الحوثيين إلى مناطق تعتبرها السعودية حيوية، كمحافظة مارب ومحافظات جنوبية".

ودخلت المملكة حرب اليمن للدفاع عن السلطة الشرعية برئاسة الرئيس عبدربه منصور ولحماية أمنها القومي المهتد من قبل إيران التي أصبحت موجودة بالوكالة عن طريق الحوثيين على حدودها الجنوبية.

ويعتقد الحوثيون ومن ورائهم إيران أن السعودية خسرت بهزيمة الرئيس ترامب في الانتخابات حليفا كبيرا وهم يحاولون استغلال هذا المعنى لتحقيق مكاسب عسكرية قبيل أي تسوية سياسية مرتقبة. ورغم ذلك، يرى مراقبون أنه توجد مبالغة في الاعتقاد بأن إدارة بايدن

عنها قناة الإخبارية السعودية الرسمية. وجاء ذلك بعد حملة تصف كثيفة نفذها التحالف على مدار الأيام الماضية لمواقع عسكرية متنوعة في صنعاء وضواحيها. وبحسب متابعين للشأن اليمني، فإن الحوثيين يهدفون من هذا التصعيد العسكري إلى الدفع بفكرة أنهم لا يزالون رغم الجهد الحربي الطويل والمرهق أقوياء على الأرض لقدرتهم على ضرب أهداف في العمق السعودي، وبالتالي الحصول على مكاسب سياسية في أي مشاورات مقبلة قد تضغط الإدارة الأميركية الجديدة لإجرائها، بغرض إنهاء الحرب.

وبحسب المحلل السياسي عبدالناصر المودع، فإن "تصعيد الحوثيين يأتي ضمن رغبتهم في الحصول على تنازلات سعودية في أكثر من ملف، أهمها التوصل إلى مقايضة تتوقف الرياض بموجبها عن ضرب مسلحي الجماعة في الجبهات، مقابل توقف الحوثيين عن

التصعيد العسكري الذي يمارسه الحوثيون ضد السعودية وفي جبهات القتال الداخلية، لا يعني أنهم في أحسن حالاتهم بعد أكثر من ست سنوات من الجهد الحربي المرهق، بقدر ما يعكس رغبتهم في الظهور في موقع تماسك وقوة بانتظار تسوية سياسية قد تكون وشيكة في ظل التغييرات التي بدأت بوادرها تلوح في المشهد الإقليمي والدولي ومن المحتمل أن تمتد تأثيراتها إلى الملف اليمني.

عدن - يتبع المتمردون الحوثيون في إدارتهم للصراع الدامي الذي فجره في اليمن منذ أكثر من ست سنوات تكتيكا معروفا يقوم على استباق المنطقتين السياسية والحاسمة والتحركات الدبلوماسية الجادة لحل الصراع بالتصعيد ميدانيا، ومحاولة الظهور في موقف قوة وتماسك لأجل المفاوضات بـ"ندية" على أكبر قدر من الأهداف والمكتسبات.

وينطبق ذلك على الفترة الحالية التي يستشعر المتمردون خلالها ملامح وضع دولي وإقليمي جديد قد يكون أكثر ملائمة لجهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة بقيادة مبعوثها إلى اليمن مارتن غريفيث.

ويضع الحوثيون تصعيدهم الجديد سواء في جبهات القتال الداخلية أو تجاه المملكة العربية السعودية تحت عنوان "الصمود والتماسك" إلى أقصى حد ممكن، أملا في عملية سياسية يحافظون من خلالها على أقصى قدر مما "غنموه" في الحرب من أراض قابلة لأن تضم "دولتهم" المنشودة القابلة للحياة باحتوائها على موارد اقتصادية من جهة وانفتاحها على البحر من جهة مقابلة.

وبفعل هذا الدعم تمكنت تلك القوات من عكس الهجوم على الحوثيين وتحقيق مكاسب ميدانية، حيث أعلن الجيش الموالي لحكومة الرئيس عبدربه منصور هادي، الأربعاء، تحرير سلسلة جبلية وصفت بالاستراتيجية شمال غربي مارب إثر معارك عنيفة مع الميليشيات الحوثي، وفق ما أعلنه العميد عبده المخلافي قائد اللواء 22 مشاة.

ويعمل التحالف العربي على مقابلة التصعيد الحوثي بتصعيد مضاد يرمز المتمردون من تثبيت أي مكسب لهم، مستخدما وسيلة تفوقه الساحق المتمثلة في سلاح الطيران. واستهدف طيران التحالف، الأربعاء، مخازن أسلحة تابعة لجماعة الحوثي داخل مطار صنعاء الذي تحول إلى "تكتة عسكرية وحقل تجارب للأسلحة النوعية"، بحسب مصادر يمنية نقلت

هدف الحوثيين من أي تسوية سياسية قادمة الحفاظ على ما غنموه من أراض لتكون مجالا لدولتهم القابلة للحياة

وخلال شهر نوفمبر الماضي هدّدت جماعة الحوثي باتخاذ خطوات تصعيدية ضد أهداف عسكرية واقتصادية حيوية في العمق السعودي يدعو الرذ على "التصعيد العسكري المستمر" من قبل التحالف العربي بقيادة السعودية. ونفذ الحوثيون جزءا من تهديدهم بإطلاقهم صاروخا أصاب خزان وقود يتبع شركة ارامكو في مدينة جدة غربي

تجارة الخمر في العراق مصدر تمويل للمليشيات

يضطر إلى الدفع مرتين مقابل أي شحنة تدخل المخزن، ففي المرة الأولى يدفع ما لا يقل عن 200 دولار لكل نقطة تفتيش بين الحدود التركية والعاصمة بغداد.

حزب الله العراقي وعصائب أهل الحق أكثر الميليشيات تخضعا في الترتيب من تجارة الخمر وأقدرها على حماية التجار

ومع ذلك يعتبر أن المبالغ المدفوعة لنقاط التفتيش على الطريق بين إقليم كردستان وبغداد تعد تافهة، قياسا بما يدفعه للمليشيات في العاصمة العراقية لضمان تصريف بضاعته بأمان، مؤكدا أنه يدفع حاليا نحو 30 ألف دولار شهريا لإحدى الميليشيات للحصول على الحماية.

وكلما ازداد حجم التجارة ازداد المبلغ المطلوب لتوفير الحماية، والمستهلك الأخير هو الذي عليه أن يتحمل الفروقات لذلك ترتفع أسعار المشروبات الكحولية بشكل جنوني خلال شهور رمضان وصفر ومحرم.

ويقول متعاملون في هذا القطاع إن تجارة الكحول في العراق تتيح فرصا مميزة لحصد أرباح طائلة وذلك لأن المستهلكين في كاتار، فيما لا يبدو أن الميليشيات ستتوقف عن حصد أرباح سهلة، ما دامت الحماية مطلوبة.

لأهداف إعلامية تظهر اتباع إيران بمظهر حراس العقيدة والمذهب. ويُعرف في أوساط تجار الخمر في بغداد أن مستوى الحماية الأفضل توفره ميليشيا كتائب حزب الله العراقية التي أسسها الحرس الثوري الإيراني، ويتزعمها أحمد الحمداوي المدرج على لوائح الإرهاب الأميركية.

وتوفر هذه الميليشيا الحماية للبعض من أهم محال بيع المشروبات الروحية في منطقة العرصات الراقية ببغداد، كما أنها تحمي يضع مطاعم من فئة الخمس نجوم التي تقدم المشروبات الروحية في سهراتها خلال الليل.

وفي الدرجة الثانية، تأتي عصائب أهل الحق التي يرأسها قيس الخزعلي، إذ تعد التجارة التي تدور تحت جناح هذه الميليشيا آمنة، ما دامت لا تتقاطع مع مصالح أطراف على صلة بكتائب حزب الله.

وفي حي كمب سارة بجنوب شرق بغداد تتوزع أكبر مخازن المشروبات الكحولية في البلاد، وحول هذه المخازن وبالقرب منها مكاتب ومقار لأحزاب وميليشيات مسلحة، لكنها نادرا ما تتهاجم هذه المخازن أو المحال التابعة لها، ويملك هذه المخازن في الغالب مسيحيون وإيزيديون يرتبطون في العادة بعلاقات وثيقة مع قادة ميليشيات يعودون إليهم في كل ما يعترض سبيل هذه التجارة.

يقول مالك مخزن يقع في كمب سارة ويحتوي على نحو 100 ألف قنينة من المشروبات الكحولية المتنوعة، إنه

العديد من العاملين المسلمين، في مخالفة قانونية صريحة. وفي العادة، يحصل هؤلاء على الحماية أمام أجهزة إنفاذ القانون من ميليشيات تحصل على أجور شهرية. وينسج القانون فتح محلات المشروبات الروحية في العراق بعد الساعة العاشرة مساء وخلال المناسبات الدينية. لكن الميليشيات حاضرة لتحمي هذه المحال خلال أوقات المنع.

وتكمن المفارقة في أن زعماء الميليشيات الشيعية الذين يحرصون على المشاركة في الطقوس الخاصة باستنكار الحسين بن علي أبرز الأئمة الاثني عشرية، يضاعفون مبلغ الحماية

المحصول على حماية إحدى الميليشيات الشيعية المرتبط أغلبها بتلك الأحزاب إذا أراد أن يعمل في بغداد. وتصل المشروبات الروحية إلى العراق عبر منافذين من تركيا والأردن، فيما يصنع القليل منها في بغداد وبعض المحافظات.

ويعد العراق من أعلى بلدان المنطقة استهلاكاً للكحول بمعدل يقوق 9 لترات سنويا للفرد الواحد. وبين الاستيراد والتصنيع المحلي ورشواوى الحصول على الإجازات وكلف الحماية، يتداول قطاع الكحول ما قيمته 1.3 مليار دولار سنويا، وفقا لإحصاءات غير رسمية.

وبسبب هذه الفاعلية الاقتصادية الكبيرة لهذا القطاع، حاولت الحكومة أن تقتطع لها جزءا من مداخل الكحول، فعندما انهارت أسعار النفط في عهد رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، عمدت الحكومة إلى فرض ضريبة بمقدار 200 في المئة على استيراد الخمر، بوصفها من السلع الكمالية التي يدخل تداولها في باب الترف. ومع ذلك لم يتأثر القطاع كثيرا بهذه الضريبة لكن المستهلك الأخير كان عليه أن يضاعف الإنفاق على شراء الخمر.

ويقول عاملون في القطاع إن هذه التجارة كانت توفر فرص عمل مهمة لغير المسلمين في العراق، لكن تم في الآونة الأخيرة خرق الشرط القانوني الذي يربط تجارة الخمر بهؤلاء.

وبسبب ندرة فرص العمل في العراق، تستوعب تجارة المشروبات الروحية

العديد من العاملين المسلمين، في مخالفة قانونية صريحة. وفي العادة، يحصل هؤلاء على الحماية أمام أجهزة إنفاذ القانون من ميليشيات تحصل على أجور شهرية. وينسج القانون فتح محلات المشروبات الروحية في العراق بعد الساعة العاشرة مساء وخلال المناسبات الدينية. لكن الميليشيات حاضرة لتحمي هذه المحال خلال أوقات المنع.

وتكمن المفارقة في أن زعماء الميليشيات الشيعية الذين يحرصون على المشاركة في الطقوس الخاصة باستنكار الحسين بن علي أبرز الأئمة الاثني عشرية، يضاعفون مبلغ الحماية

المحصول على حماية إحدى الميليشيات الشيعية المرتبط أغلبها بتلك الأحزاب إذا أراد أن يعمل في بغداد. وتصل المشروبات الروحية إلى العراق عبر منافذين من تركيا والأردن، فيما يصنع القليل منها في بغداد وبعض المحافظات.

ويعد العراق من أعلى بلدان المنطقة استهلاكاً للكحول بمعدل يقوق 9 لترات سنويا للفرد الواحد. وبين الاستيراد والتصنيع المحلي ورشواوى الحصول على الإجازات وكلف الحماية، يتداول قطاع الكحول ما قيمته 1.3 مليار دولار سنويا، وفقا لإحصاءات غير رسمية.

وبسبب هذه الفاعلية الاقتصادية الكبيرة لهذا القطاع، حاولت الحكومة أن تقتطع لها جزءا من مداخل الكحول، فعندما انهارت أسعار النفط في عهد رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، عمدت الحكومة إلى فرض ضريبة بمقدار 200 في المئة على استيراد الخمر، بوصفها من السلع الكمالية التي يدخل تداولها في باب الترف. ومع ذلك لم يتأثر القطاع كثيرا بهذه الضريبة لكن المستهلك الأخير كان عليه أن يضاعف الإنفاق على شراء الخمر.

ويقول عاملون في القطاع إن هذه التجارة كانت توفر فرص عمل مهمة لغير المسلمين في العراق، لكن تم في الآونة الأخيرة خرق الشرط القانوني الذي يربط تجارة الخمر بهؤلاء.

وبسبب ندرة فرص العمل في العراق، تستوعب تجارة المشروبات الروحية

على نخب الحمداوي والخزعلي